الأمم المتحدة S/PV.7681

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٦٨١

الخميس، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد تورو-كارنيبالي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2016/254)

تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2016/297)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2016/254)

تقرير خاص مقدم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2016/297)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/381، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا، فضلا عن الوثيقة S/2016/386، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أنغولا، أوكرانيا، السنغال، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/254، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/297، التي تتضمن التقرير الخاص المقدّم من الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه. أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/381.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالصينية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦).

سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2016/386.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالصينية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من النادر للغاية أن يواجه مجلس الأمن حالة، يرى فيها عودة السلام والاستقرار، يمكنه فيها أن يقرر بأن جهوده قد حققت أهدافها. وهذا هو الحال اليوم مع كوت ديفوار، التي اتخذ المجلس بشأنها للتو قرارين رئيسيين. من ناحية، ينص القرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦) على رفع جميع الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على كوت ديفوار. ومن ناحية أخرى، يمنح القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ولاية نهائية، بهدف تنظيم المغادرة النهائية للبعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وترحب فرنسا باعتماد هذين القرارين.

قبل كل شيء، يعكس قرارا اليوم الأشواط الكبيرة، التي قطعتها كوت ديفوار في اتجاه تحقيق المصالحة والسلام والأمن. إنهما إشادة بتصميم شعب كوت ديفوار وسلطات البلد على طي صفحة الأزمة. لقد أظهرت كوت ديفوار عزمها على تولي زمام مستقبلها بالكامل، لتعزيز الإنجازات التي تحققت في مجالات السلام والأمن والمصالحة الدائمة. ونحن نثني على هذا الالتزام، وندعمها في ذلك. وسنواصل القيام بذلك على نحو كامل.

للأسف، في عالم تتكاثر فيه الأزمات، بدلا من الحلول، يثبت مثال كوت ديفوار أن أدوات مجلس الأمن يمكنها بالفعل تحقيق نتائج، من أجل مساعدة بلد بنجاح على التعافي بعد الأزمة التي ألمت به. وفي هذا السياق، ساهمت العملية ونظام الجزاءات في استعادة السلام والأمن في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، أود الإشادة بشكل خاص بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك بجميع أفراد البعثة، الذين قاموا بعمل رائع، وسيستمرون في القيام بذلك حتى إغلاق البعثة.

لقد أثمر هذا النهج. القراران اللذان اعتمدناهما للتو، رمز لهذا النجاح. ونحن سعداء على حد سواء بما حققته كوت ديفوار ومجلس الأمن، وكذلك الأمم المتحدة.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالفرنسية): لقد سمح لي الممثل الدائم لبلدي يوشيكاوا، بإلقاء هذا البيان بمناسبة اعتماد مشروعي القرارين، حيث كنت حاضرا شخصيا في الأزمة الإيفوارية قبل خمس سنوات بالضبط. وتمثلت أسوأ فترة في الأزمة الإيفوارية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، حين كنت سفيرا لليابان في كوت ديفوار، وتمت آنذاك مهاجمة مقر إقامتي. وقد أنقذ الجيش الفرنسي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حياتي وحياة زملائي. وأتوجه بالشكر مرة أخرى للعملية الفرنسية الشجاعة وعملية الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أنا متأثر للغاية بوجودي هنا اليوم.

إن اليابان ترحب بالموافقة بالإجماع على القرارين ٢٢٨٣ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦). ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا للبعثة الدائمة لفرنسا لأخذها زمام المبادرة بإعداد القرارين. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس لجنة الجزاءات، الممثل الدائم لأوروغواي، وفريق الخبراء على تفانيهما في عملهما.

طوال فترة نظام الجزاءات، حققت كوت ديفوار تقدما رائعا لا يمكن إنكاره، في مجال توطيد السلام. وتود اليابان الإشادة بكوت ديفوار على مثابرتها في جهود تحقيق الاستقرار في البلد. لا تزال بعض المشاكل قائمة، ولكن اليابان على ثقة بقدرة كوت ديفوار وشعبها على مواجهة تلك التحديات.

ونود أيضا أن نشيد بالعمل الذي تقوم به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والتزامها بتحقيق السلام خلال السنوات الـ ١٢ الماضية. ويجب على مجلس الأمن ضمان إنهاء العملية لمهامها بنجاح، وبذلك تصبح مثالا جيدا لعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام بشكل عام. ونأمل أن تنسق

حكومة كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة جهودهما بشكل أكبر خلال هذه الدورة الأخيرة من الولاية.

وستواصل اليابان الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في كوت ديفوار، باعتبارها على حد سواء، عضوا في مجلس الأمن وكشريك ثنائي مهم.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):: اتخذ مجلس الأمن اليوم، كانعكاس للتقدم الملموس الذي أحرز في اتجاه استعادة السلام والأمن في كوت ديفوار، قرارا مهما بإنهاء نظام جزاءات الأمم المتحدة، ومن أجل وضع جدول زمني للانسحاب الكامل للعملية. ويشكل القراران ٢٢٨٣ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦) مثالين بارزين على الكيفية التي يمكن من خلالها للأدوات المتعددة الأطراف المدروسة والمدارة بشكل جيد، خدمة مصالحنا المشتركة في تحقيق السلام والأمن.

عانت كوت ديفوار عام ٢٠٠٤، من اضطرابات سياسية وأعمال عنف، هددت استقرارها واستقرار المنطقة. واستجاب المجلس من خلال فرض حظر على الأسلحة، توخى من ورائه منع تدفق الاسلحة من أجل تفادي تفاقم الصراع. ومع مرور الوقت، أضاف المجلس جزاءات مالية وحظر سفر محددة الأهداف، بما في ذلك ضد الأشخاص الذين هددوا عملية السلام والمصالحة الوطنية في كوت ديفوار، وكذلك فرض حظر على تجارة الماس في كوت ديفوار، التي تعد أحد المصادر الرئيسية لتمويل أولئك الذين يؤججون أعمال العنف. لقد صممت تلك التدابير بعناية لردع أولئك الذين يقوضون السلام والاستقرار في كوت ديفوار، ومنع وصولهم إلى الموارد المالية والأسلحة، وتعزيز عودة كوت ديفوار إلى طريق السلام والاستقرار، وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبها.

في الواقع، بعد الأزمة الانتخابية التي وقعت في أواخر عام ٢٠١٠، رأينا التأثير الهام للضغط الدبلوماسي الدولي وحظر الأسلحة على منع وقوع المزيد من أعمال العنف، والتوصل إلى حل سلمي بحلول نيسان/أبريل ٢٠١١. لقد حققت الجزاءات أهدافها في كوت ديفوار، بسبب التعاون الفعال بين الآليات والشركاء الدوليين، بما في ذلك لجنة الجزاءات، وفريق الخبراء، وعملية الأمم المتحدة، وإلى حد كبير، حكومة كوت ديفوار. إن قرار اليوم المتعلق بإنهاء الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار، هو دليل على ما يمكن تحقيقه عندما تكون الجزاءات محددة الأهداف، وتنشر بغرض محدد، وتنفذ ضمن استراتيجية واضحة لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إننا نرحب أيضا بالخطوات التي اتخذت اليوم في اتجاه المرحلة الانتقالية وإنهاء عمل عملية الأمم المتحدة. يجب أن تتم العملية الانتقالية بطريقة مسؤولة، تتيح التخطيط والتنسيق السليمين مع الفريق القطري للأمم المتحدة. ونحن نتحرك نحو موعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ لإغلاق العملية، فإننا نشجع حكومة كوت ديفوار على استكمال وتنفيذ خطة إصلاح القطاع الأمني، وهو أمر حيوي لاستمرار تحقيق تقدم في البلد، ومضاعفة جهودها لتحقيق مصالحة وطنية أعمق، وتحقيق العدالة النزيهة والمنصفة.

كما نشجع الحكومة على مواصلة عملها على تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة في قطاعي الماس والذهب، لكفالة عدم تحول النزاعات المحلية المحتملة على استخدام الأراضي والتعدين إلى بؤر للتوتر. كما نشجع الحكومة على مواصلة الوفاء بالشروط في إطار نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع كوت ديفوار وهي تعزز ما أحرزته من تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار. واليوم نحتفل بهذه المرحلة الانتقالية وبالدور الذي اضطلع به المجلس في المساعدة على استعادة السلام في كوت ديفوار.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يرحب الوفد السنغالي بشدة باتخاذ مجلس الأمن للقرارين ٢٢٨٣ (٢٠١٦) و ٢٢٨٤ (٢٠١٦) بشأن كوت ديفوار، فيما يتعلق بالرفع الكامل للجزاءات المفروضة على البلد الشقيق والتمديد لفترة نهائية لولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على الترتيب. وأغتنم هذه الفرصة التاريخية لأعرب عن خالص شكر وتهنئة وفد بلدي إلى وفدي فرنسا وأوروغواي على العمل الممتاز الذي تم إنجازه خلال العملية التي أدت إلى اعتماد قراري اليوم.

وبالنسبة لكل من الأمم المتحدة وكوت ديفوار، تثبت هذه اللحظة مرة أخرى أن عمليات حفظ السلام، فضلا عن الاستخدام الحصيف للجزاءات، من الأدوات الفعالة لصون السلم والأمن الدوليين. والتقدم الملحوظ الذي أحرزته الحكومة الإيفوارية على جميع الجبهات – الذي لن أتناوله بالتفصيل هنا – يشهد على ذلك الواقع وقد مكننا من تحقيق النتائج التي نرحب بها اليوم. وهي تستحق كل دعمنا وتنويهنا. وفي ذلك الصدد، يتقدم وفد بلدي بتهانئه الحارة إلى كوت ديفوار، من خلال السفير بوا – كامون، الذي كانت إرادته السياسية القوية والتزامه الثابت حاسمين. وستكون هناك الكثير مما سيتعين عمله بعد الانسحاب النهائي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بغية توطيد المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت على مر السنين.

وتتشاطر السنغال الكثير مع كوت ديفوار، سواء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد دون الإقليمي، لا سيما من خلال الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكوت ديفوار ركيزة من ركائز المنظمتين معا. ونحن مقتنعون بأنه، على الرغم من التحديات المستمرة، فإن كوت ديفوار ما زالت صامدة وستواصل أداء دورها المحوري باعتباره المحرك الاقتصادي الدائم في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وفيما يتعلق بموعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عندما ستنسحب جميع المكونات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإن القوة الاحتياطية للرد السريع، التي يتشرف بلدي بالإشراف عليها، ستظل قائمة.

وبعد ظهر هذا اليوم، سيعقد الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، الذي يتشرف السنغال برئاسته، اجتماعه الثاني. ونوجه دعوة حارة إلى السفير بوا كامون لكي يطلعنا على تجربة بلده فيما يتعلق بعملية حفظ السلام على مر السنين. ويمكن للبلد الشقيق كوت ديفوار أن يعول دائما على دعم السنغال والمجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سأتكلم بإيجاز شديد. لقد قررت أن آخذ الكلمة بصورة عفوية، بعدما تشجعت بعبارات الثناء التي تلقاها وفد بلدي من بعض زملائي هنا فيما يتعلق بعملنا في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، بشأن كوت ديفوار. وبصراحة، فإن وفد بلدي قام بدور محدود للغاية. وفي الواقع، فإننا ببساطة جنينا ثمرة العمل الذي قام به الشخص الذي سبقني في رئاسة اللجنة، السفير كريستيان باروس ميليت ممثل شيلي، الحاضر في هذه القاعة اليوم. هو والوفد الشيلي يستحقان التهنئة أكثر مني.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

بفضل الجهود المشتركة لحكومة كوت ديفوار والمجتمع الدولي، فإن الحالة في كوت ديفوار ظلت مستقرة في الآونة الأخيرة. وقد أحرز تقدم شامل في مجالات مثل الحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني، والتسريح، ومكافحة الإفلات من العقاب. وقد بدأ تعمير البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية فيه على أسس جيدة. وتقدر الصين جهود حكومة وشعب كوت ديفوار لصون السلم

والاستقرار. ونهنئ ذلك البلد على إنجازاته، متمنين له كل النجاح في تحقيق الازدهار والثروة في موعد مبكر.

وترحب الصين بالرفع الشامل للجزاءات المفروضة على كوت ديفوار من جانب مجلس الأمن. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه يمثل اعتراف المجتمع الدولي على النحو الواجب بما حققته كوت ديفوار من إنجازات في عملية السلام والتنمية. وهذا مثال يمكن للمجلس أن يشير إليه عند التعامل مع القضايا الساخنة الأفريقية الأخرى. وفي الوقت الحاضر، فإن بعض البلدان الأفريقية لا تزال خاضعة للجزاءات المجلس. وتأمل الصين أن تنخرط هذه البلدان مع المجتمع الدولي في جهود مشتركة للدفع من أجل الإسراع بتخفيف وطأة الحالة، وإحراز التقدم في العمليات السياسية لديها، والشروع في أقرب وقت ممكن في المسار صوب الاستقرار، والتنمية، والرفع الشامل والسريع للجزاءات.

فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. وينبغي للمجلس أن يبقى مطلعا على التقدم الذي يجري إحرازه، تمشيا مع التطورات في البلدان المعنية، وأن يقوم بتعديل تدابير الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف في الوقت المناسب، بغية تهيئة الظروف التي تفضي إلى إعادة إحلال السلام وتطوير الاقتصادات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): اتخذ مجلس الأمن للتو بالإجماع القرارين ٢٢٨٣ (٢٠١٦) ٢٢٨٤ (٢٠١٦) اللذين يقوم فيهما، على الترتيب، برفع نظام الجزاءات المتعلقة ببلدي وتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة نهائية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ويرحب فد بلدي باتخاذ هذين القرارين، ويعتبرهما اعترافا بالجهود العديدة التي بذلتها الحكومة الإيفوارية منذ نهاية الأزمة الإيفوارية في عام ٢٠١١. كما نرى فيهما فعالية الالتزام الحازم من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره تجاه كوت ديفوار. وتغتنم حكومة بلدي هذه الفرصة لتعرب عن امتنانها للأمم المتحدة، ومن خلالها للأمين العام ورؤساء وأعضاء المجلس، والرؤساء المتعاقبين للجنة الجزاءات، والبلدان المساهمة بقوات، وفرنسا، البلد العظيم الذي لم يتوان أبدا عن تقديم الدعم لبلدي.

وعقب رفع نظام الجزاءات، الذي خضع له بلدي منذ عام ٢٠٠٤، ستكرس الحكومة جهودها بعدئذ للتصدي، من بين أمور أخرى، للمسائل الهامة المتصلة بالأمن وتنفيذ القوانين وإصلاح الهياكل العسكرية والأمنية بغية تحديثها وجعلها أكثر فعالية. ويدرك بلدي التحديات المتبقية التي لا يزال يتعين التغلب عليها. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على أن بلدي سيتحمّل جميع مسؤولياته على نحو يتناسب مع تعهداته والتزاماته.

ووفقا للفقرة ١٤ من القرار ٢٢٨٣ (٢٠١٦)، سوف تنتهي تماما ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ويرحب بلدي بالنجاح المستمر الذي حققته البعثة، ويود أن يؤكد للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عزمه على مواصلة تعاوننا النموذجي مع عملية الأمم المتحدة كي نحتفل بالنجاح الكبير الذي ستحققه بحلول نهاية ولايتها – وكما نعلم جميعا فإن لها نصيبا وافرا من النجاح بالفعل – وأن تسجَّل في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بوصفها إحدى قصص النجاح التي ينبغي تكرارها في أنحاء أخرى من العالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.